جـامعة محمد خيضر-بسكـرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير- قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة الثالثة- السداسي السادس - تخصص مالية – مقياس المحاسبة المالية المعمقة 2
الأستاذ الدكتور: جوامع إسماعين 2025-2026

المحاضرة الخامسة : محاسبة العمليات بالعملة الأجنبية

يقصد بالمعاملات بعملة اجنبية طبقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 بانها :"تلك المعاملات المعبر عنها، أو ابرامها أو يتطلب تسويتها بعملة اجنبية"

التعريف الثاني:

ولقد عرف مجلس مبادئ المحاسبة المالية الامريكية وفقا للمبدأ رقم 52 المعاملات الاجنبية على انها "تملك المعاملات التي يتم تحديد قيمتها بأية عملة اخرى غير العملة المحلية للشركة "وتنشا هذه المعاملات الاجنبية عندما تقوم المؤسسة بصفقات تجارية بغير عملتها الاساسية، واذا ما قامت المؤسسة بمعاملات اجنبية فأنها ستواجه مشاكل محاسبية متعلقة بترجمة المعاملات الاجنبية الى العملة المحلية وكيفية اثباتها.

المعاملة بالعملة الاجنبية هي معاملة محددة أو تطلب التسوية بعملة اجنبية ،بما في ذلك المعاملات الناشئة عن قيام المؤسسة بما يلى :

1-شراء أو بيع سلع أو خدمات اسعارها محددة بعملة اجنبية .

2-اقراض أو اقتراض اموال عندما تكمن المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعملة اجنبية .

3-عندما تقوم المؤسسة بامتلاك أو التخلص من اصول أو تتكبد أو تسدد التزامات محددة بعملة اجنبية .

4-عندما تصبح المؤسسة طرفا في عقد تبادل عملية اجنبية غير منجزة .

5-العمليات الداخلية التي تقع بين ال شركة الام وشركاتها التابعة في دول اجنبية .

التعريف الثالث:

العملية الاجنبية هي "عملية شراء أو بيع بضاعة أو أصل أو تقديم خدمة و الحصول على قرض أو تقديم قرض على أن تتم تسوية قيمة العملة بواسطة عملة أجنبية متفق عليها "

من خلال مجمل التعريفات السابقة ستنتج أن المعاملات بالعملة اجنبية بانها تلك المعاملات المحددة أوالمعاملات التي تتطلب التسوية بعملة أجنبية أي تسديد بعملة دولة غير عملتها الوطنية.

أو هي عبارة عن المعاملات مثل المبيعات أو المشتريات أو الاقراض أو الاقتراض بعملة خلاف العملة الوطنية أو المحلية للمؤسسة.

المصطلحات الرئيسية:

1- العملة الوظيفية : العملة السائدة في البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل فيها المؤسسة ، و تنفذ عملياتها الرئيسية من خلالها واستعملت عبارة)العملة الوظيفية (في المراجعة التي تمت عام 2003 للمعيار IAS21 بدلا من عملةالقياس ، ولكن بذات المعنى ؛

2- عملة العرض : العملة التي يتم بموجبها عرض القوائم المالية ؛

3- فروقات الصرف : الفروقات النابذة عن تربصة عدد معتُ من وحدات عملة معينة الى عملة أخرى بمعدلات صرف مختلفة ؛

4- العمليات الأجنبية : في الشركات التابعة او الزميلة او العقد المشتَّرك او فروع الشركة والتي تقوم بأنشطتها في دولة أخرى غير تلك المتعلقة بالوحدة الإبلاغية ؛

5- سعر الاغلاق : سعر الصرف السائد في تاريخ نهاية الفتَّة الإبلاغية او سعر الصرف الجاري بتاريخ الميزانية ؛

6- السعر الفوري : سعر الصرف للتسليم الفوري أو هو سعر صرف العملة الأجنبية للتسليم أو التبادل الفوري ؛

7- البنود النقدية : هي النقدية التي تحتفظ بها المؤسسة وبنود الأصول و الالتزمات التي سوف يتم قبضها أو دفعها بمبالغ نقدية ثابتة او قابلة للتحديد بمبالغ ثابتة مثل الذمم المدينة و الدائنة و اذونات الخزينة ، القروض وغيرها ؛

8- صافي الاستثمار في منشأة أجنبية : هو حصة أو مساهمة المؤسسة التي تقوم باعداد التقرير في صافي أصول منشأة تابعة او زميلة او مشروع خاضع للسيطرة المشتركة

أهمية التعامل بالعملات الأجنبية

هناك ارتباط وثيق بإتمام عمليات التجارية التي تنشأ بين الدول و العلاقات بين الدول التي يترتب عليها دفع جزء من مستورداتها من السلع ورؤوس الاموال بعملات اخرى غير عملاتها الوطنية، وقبض جزء من قيمة صادراتها من السلع ورؤوس الاموال بعملات اخرى غير عملتها الوطنية،

الأمر الذي يحتم خلق أسواق وبنوك لتبادل العملات الأجنبية و التعامل بها وتتم معظم المدفوعات الخارجية للدول عادة بعدد محدد من العملات الأجنبية مثل الدولار و اليورو .

2 :استخدام مدخل العملة الواحدة ومدخل العملة المزدوجة

أولا : استخدام مدخل العملة الواحدة في تسجيل المعاملات بالعملات الاجنبية:

اعتبار عمليتي التعاقد على الصفقة وسدادها عملية واحدة وبالتالي فان الفرق الناتج عن تحويل العملية في تاريخ السداد يستخدم في تعادل قيمة البضاعة أو القرض، ويرى مؤيد هذه الطريقة ان المبلغ الأول الذي تم قيد العملية على اساسه هو مبلغ تقديري وأن الرقم هو المبلغ المدفوع عند السداد، وبالتالي فهذه الطريقة تهتم بالمبلغ المدفوع فعلا أو المقبوض فعلا أكثر من اهتمامها بالمبلغ المتفق عليه في تاريخ عقد العملية أو الصفقة الخارجية.

وهذه الطريقة تعتبر طريقة تقليدية التي سارت عليه الشركات الدولية في معالجة مكاسب أو خسائر العملية النقدية حتى صدور المعيار الدولي(رقم21) بعنوان اثار التغيرات في أسعار صرف العملات النقدية الأجنبية. وأي مكاسب أو خسائر تمثل فروق عملة نقدية للعملية سوف يتم معالجتها في تاريخ التسوية على أنها أحد التعديلات على القيمة المسجلة للمنتج الذي تمت حيازته وإقتنائه.

وتنشأ العمليات الأجنبية حسب المعيار 21 لقيام المؤسسة بالعمليات الأجنبية التالية:

1- شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية؛

2- الاقتراض أو الإقراض بالعملة الأجنبية؛

3- دخول المؤسسة طرفا في أحد عقود الصرف الآجل غير المنفذ بعد؛

4- قيام المؤسسة شراء أو بيع أصل أو سداد بعض الديون بالعملة الأجنبية.

ويقوم مدخل (مبدأ) العملة الواحدة على أساس النظر الى المعاملات بالعملة النقدية الأجنبية بإعتبارها وحدة واحدة فيما يتعلق بكل من إبرام المعاملة و واقع سداد الدين و النظر الى كل من العملية ونشأة الدين و السداد النقدي لذلك الدين بإعتبارها حدثا واحدا لا يتجزأ، مع الأخذ في الإعتبار انه بمجرد إتمام العملية تظهر الاحتمالات التالية للسداد وطبقا للاتفاق المبرم بين المستورد و المصدر :

1-يتم السداد بالعملة النقدية المحلية للبلد المستورد، وفي هذه الحالة لا يتأثر المستورد ويتأثر المصدر

2-يتم السداد بالعملة النقدية الاجنبية دولة ثالثة لكل من المستورد و المصدر، وفي هذه الحالة يتأثر كل من المستورد و المصدر.

ثانيا استخدام مدخل العمليتين أو المعاملة المزدوجة في تسجيل المعاملات بالعملة الاجنبية:

بموجب مدخل المعاملة المزدوجة تعتبر مكاسب أو خسائر العملية النقدية)فروقات العملة (بمثابة مكاسب أو خسائر فعلية محققة يجب اظهار ها بشكل منفصل ولا تقفل في حسابات المشتريات أو المبيعات الخارجية، ثم تنقل في قيد اخر مستقل الى صافي الربح أو الى حساب الاحتياطي الخاص، ومن هنا يرجع سبب التسمية بالمدخل الثنائي أو المزدوج للمعاملة .

تستند هذه الطريقة الى ان هنالك دائما قرارين أو واقعتين منفصلتين هما الأولى واقعة قرار الشراء أو البيع (الاستيراد أو التصدير (و الثانية واقعة قرار السداد أو التحصيل ونتائج كل واقعة من مكاسب أو خسائر يجب الا تتأثر باي قرارات اخرى، لذلك فان نتائج عمليات المشتريات و المبيعات الخارجية تقفل في الجزء الخاص من حساب المتاجرة بقائمة الدخل، وبشكل مسقل من عملية السداد أو التحصيل النقدي المترتبة عليها و التي بدورها تتولد عنها مكاسب أو خسائر فروق عملة نقدية حقيقية، ومن ثم يتعين قفلها بالجزء المخصص في حساب الارباح و الخسائر حال عملية السداد أو التحصيل.

كم تحدد الإشارة هنا انه إذا لم تتم التسوية النهائية للمعاملة في نفس الدورة المحاسبية، فيتم الاعتراف بالخسائر والأرباح المتوقعة في تاريخ الإقفال وذلك بافتراض ان عملية السداد أو التحصيل تتم في ذلك اليوم،

ويعالج الفرق الحاصل كأرباح أو خسائر ترحل الى حسابات الأرباح والخسائر في قائمة الدخل لنفس السنة فهو بمثابة إعادة تقييم للحسابات بالعملة الأجنبية وفقا أسعار الصرف الفعلية للمعاملة التسوية السابقة

لذا فإن مشاكل عمليات العملة الاجنبية يمكن ايجازها بالاتي :-

1-أن العمليات آجلة وليست نقدية .

2-هناك تقلبات بأسعار صرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية .

3-وقوع نهاية السنة المالية بين تاريخ العملية (الصفقة) وتاريخ تسويتها .

أسعار الصرف وعمليات العملة الأجنبية

يمكن إنجاز عمليات العملة الاجنبية باستخدام نوعين من معدلات الصرف هما :-

- معدل الصرف الآني (Spot rate)- السعر الذي يمكن أن تباع أو تشترى به العملة الأجنبية هذا اليوم .

- معدل الصرف الاجل (Forward rate)- هو سعر هذا اليوم الذي تباع أو تشترى به العملة الأجنبية في المستقبل .

وبالنظر لأن عمليات العملة الأجنبية تتطلب في معظم الأحيان بعضا من الوقت لإتمامها يتم النظر الى معدل الصرف الآجل على أنه ميزة لعمليات العملة الأجنبية .

الإفصاح المحاسبي للعمليات الأجنبية:

تتمثل عناصر الافصاح طبقا للمعيار المحاسبي الدولي(21)في الفقرات الأتية :

.1فروق أسعار الصرف التي تمت معالجتها ضمن قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).

.2صافي فروق أسعار الصرف التي تم إدراجها ضمن حقوق الملكية مع بيان رصيد أول المدة وأخر المدة و الحركة خلال العام.

.3فروق اسعار الصرف المضافة على القيمة الدفترية للأصل طبقا للمعالجة المحاسبية البديلة في هذا المعيار.

.4في حالة تغيير تصنيف العملة الاجنبية يجب الافصاح عن النقاط التالية:

-طبيعة التغيير في التصنيف

-سبب التغيير

أثر التغيير في التصنيف على حقوق الملكية وعلى صافي ربح أو خسائر كل فترة مالية سابقة تم عرضها

.5السياسة التي تتبعها المؤسسة في ادارة مخاطر العملات الأجنبية.

.6أثر التغيرات في أسعار الصرف اللاحق لتاريخ القوائم المالية على البنود النقدية للمعاملات بالعملة الأجنبية أو على ترجمة القوائم المالية للعمليات الاجنبية

المحاسبة عن التعاملات بالعملات الاجنبية وفق النظام المحاسبي المالي

أولا : التقييم عند الدخول الى المؤسسة :

الأصول المشتراة بالعملة الصعبة تحول الى العملة الوطنية وذلك بتحويل تكلفتها بالعملة الصعبة على اساس السعر الجاري ليوم اتمام المعاملة. هذه القيمة يحتفظ بها في الميزانية اي غاية استهلاك، التنازل عن الاصل.

الحسابات الدائنة أو الديون المقومة بالعملة الصعبة يتم تحويلها الى العملة الوطنية على أساس السعر الجاري في تاريخ الاتفاق بين الطرفين على العملة اذا تعلق الأمر بالعمليات التجارية أو في تاريخ وضع العملات الأجنبية تحت التصرف اذا الأمر بعمليات مالية.

1-الاعتراف الأولي:

البضاعة المشترات بالعملة الصعبة تحول الى عملة الوطنية)عملة التقرير(وذلك بتحويل تكلفتها بالعملة الصعبة على أساس سعر الجاري ليوم إتمام العملية، بالمبلغ الناتج عن طرب مبلغ المعاملة الاجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين عملة الوطنية بتاريخ المعاملة الثانية، اي تسجل بسعر الصرف بتاريخ المعاملة. هذه القيمة يتم الاحتفاظ بها في الميزانية الى غاية الاستهلاك أو التنازل.

تحول الاصول المكتسبة بالعملة الصعبة الى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها الى العملة الصعبة على اساس سعر الصرف المعمول به يوم اتمام المعاملة. ويحتفظ بهذه القيمة في الميزانية لغاية تاريخ استهلاك التنازل أو زوال هذا الاصول "

تحول الديون الدائنة و المديونية المحررة بالعملة الاجنبية الى العملة الوطنية على اساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ اتفاق الطرفين على العملية اذا تعلق الامر بمعاملات تجارية أو في تاريخ وضع العملات الاجنبية تحت التصرف اذا كان المقصود هو عبارة عن عمليات مالية.

التسجيل عند تاريخ الغلق:في تاريخ اعداد الميزانية 12/31/ن

- يجب التقرير عن البنود النقدية بالعملة الاجنبية باستخدام سعر الاقفال .

- يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالتكلفة التاريخية و المحددة بعملة اجنبية باستخدام سعر الصرف بتاريخ المعاملة.

-يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالقيمة العادلة و المحددة بعملة اجنبية باستخدام اسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيم.

3-معالجة المكاسب والخسائر الناتجة من التغيرات في اسعار الصرف: معالجة الحسابات الدائنة (أو الديون)خلال نفس الدورة التي تمت فيها العملية :

("عندما يكون نشوء وتسوية حسابات دائنة وديون يتم في نفس الدورة. فان الفروق - حسب المادة 137) المثبتة مقارنة بقيم الدخول، نتيجة لتغيرات سعر الصرف، تشكل خسارة أو مكسب في الصرف وتسجل على التوالي في الاعباء المالية أو النواتج المالية للدورة"

التسوية لا تتم عند الجرد :

في حالة غياب التسوية عند الجرد، فالحسابات الدائنة (أو المدينة) تشكل دائما جزء من الذمة المالية للمؤسسة.

من النظام المحاسبي المالي. - فان فرق الصرف يسجل في الاعباء المالية أو النواتج المالية حسب المادة137

4-الاستثمار الصافي في مؤسسة اجنبية:

من النظام المحاسبي المالي فان فوارق الصرف المتعلقة بعنصر نقدي هو في جوهره جزاء - حسب المادة 137

مكمل من الاستثمار الصافي لمؤسسة ما في مؤسسة اجنبية، في رؤوس الاموال الخاصة للبينات المالية للمؤسسة الى حين خروج هذا الاستثمار الصافي وهو التاريخ الذي تدرج فيه تلك الفوارق في الحسابات كنواتج أو اعباء)

إستخدام مبدأ العملية الواحدة و مدخل المعاملة المزدوجة في تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية:

عند تسجيل العمليات بالعملات الأجنبية وضعت الاجتهادات المحاسبية مدخلين لمعالجتها إما بتسجيلها في عملية واحدة أو اعتماد التسجيل المزدوج من خلال تقسيم العملية الأصلية إلى عمليتين جزئيتين في تاريخين مختلفين ويمكن توضيح ذلك من خلال الشرح الآتي:

1.2 طريقة الصفقة الواحدة :

إن الفرق الناتج عن تحويل العملة في تاريخ السداد يستخدم في تعديل قيمة البضاعة أو القرض، ويرى مؤيدو هذه الطريقة إن المبلغ الأول الذي تم قيد العملية على أساسه هو مبلغ تقديري وأن الرقم الفعلي هو المبلغ المدفوع عند السداد، وبالتالي تم بالمبلغ المدفوع فعلا أو المقبوض فعلا أكثر من اهتمامها بالمبلغ المتفق عليه في تاريخ عقد العملية أو الصفقة e فهذه الطريقة الخارجية.

وهذه الطريقة تعتبر طريقة تقديرية اتبعتها الشركات المتعددة الجنسية لمعالجة أرباح وخسائر فروق العملة إلى أن اصدر .

المعيار الأمريكي 21 بعنوان آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية و الذي بدا سريانه في أول جانفي 1985

وتجدر الإشارة هنا إلى انه إذا كانت الشركة تقوم بإجراء إقفال للدفاتر قبل تاريخ السداد، فحسب هذا المفهوم إن اية لفترة حتى وأن كان هناك اختلاف في سعر الصرف في ذلك التاريخ عن y الشركة في هذه الحالة لن تقوم بإعداد قيد تسوية في سعر الصرف في تاريخ الشراء ولكنها تقوم بإجراء القيود المتعلقة بتغير سعر الصرف في تاريخ السداد.

ولتوضيح المشاكل والمعالجات المحاسبية باستخدام هذه الطريقة نستعرض الحالات التالية:

1- أن التعاقد بعملة الشركة المصدرة والسداد دفعة واحدة؛

2- أن التعاقد بعملة دولة ثالثة والسداد دفعة واحدة؛

3- أن التعاقد بعملة الشركة المصدرة والسداد على أقساط.

وحسب هذه الطريقة تتم تسوية فروق الصرف إن وجدت في زيادة أو تخفيض المشتريات الخارجية في دفاتر المستورد إذا كان التسديد بعملة المصدر أو عملة أخرى غير عملة المستورد، أما بالنسبة للمصدر فتسوى فروق الصرف إن وجدت في زيادة أو تخفيض رقم الأعمال أي زيادة أو تخفيض المبيعات الخارجية في دفاتر المصدر إذا كان السداد بعملة المستورد أو أي عملة أخرى غير عملة المصدر .

2.2 طريقة العمليتين المنفصلتين :

تقوم هذه الطريقة على اعتبار أن عمليتي عقد الصفقة وعملية السداد هما عمليتان منفصلتان وبناء على ذلك لا يتم اعتبار الأرباح والخسائر الناتجة عن فروقات العملة متعلقة بتكلفة المشتريات أو المبيعات أو القرض أو الأصل حيث أن هذه الأرباح لم تنتج من العملية الأصلية، وبالتالي لا يتم تعديل التكلفة الأصلية بأية تغيرات لاحقة لأسعار الصرف.

يتم تحديد سعر الصرف الجاري أثناء إجراء المعاملة أساسا للقيد والترجمة (عند التعاقد، عند السداد، عند IAS وحسب 21 الأقساط)، وتنص الطريقة المزدوجة على أن فروق الصرف تعد أرباحا وخسائر فعلية محققة يجب إظهارها بشكل منفصل ولا تقفل في حساب المشتريات أو المبيعات الخارجية حيث تنقل في قيد مستقل إلى صافي الدخل أو الاحتياطي الخاص، فقرار المستورد أو المصدر حول مخاطر الصرف تعتبر قرار تمويل وليس قرار شراء أو بيع

مثال على زيادة سعر الصرف:

مورد أجنبي بقيمة 10.000 دولار سُجل عند 140 دج للدولار ثم أصبح 145 دج للدولار عند السداد.

فرق الصرف:

(145-140)*10.000=50.000

القيد:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		----------تاريخ العملية----------		
401		الموردون (أجنبي)	14.000.000	
666		خسائر الصرف	50.000	
	512	البنك		14.500.000

مثال على انخفاض سعر الصرف:

إذا أصبح سعر الصرف 134 دج للدولار بدل 140 دج.

فرق الصرف:

(140-134)*10.000=60.000

القيد:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		----------تاريخ العملية----------		
401		الموردون (أجنبي)	14.000.000	
	512	البنك		13.400.000
	766	أرباح الصرف		60.000

أما في نهاية السنة المالية، إذا كانت فروق الصرف غير محققة بعد، فقد تستعمل حسابات خاصة بفروق التحويل للأصول أو الخصوم بالعملة الأجنبية مثل:

476 *فروق التحويل – أصل

477 *فروق التحويل – خصوم

ثم تُحوَّل لاحقًا إلى حسابات الأرباح أو الخسائر عند تحققها فعليًا.

بالنسبة للاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية، تتم المعالجة بنفس مبدأ فروق الصرف لكن على القروض الأجنبية.

مثال:

اقترضت مؤسسة مبلغ 100,000 دولار وكان سعر الصرف يوم الحصول على القرض 140 دج للدولار.

قيمة القرض عند التسجيل:

100000*140=14000000

القيد:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		----------تاريخ العملية----------		
512		البنك	14.000.000	
	164	القروض لدى مؤسسات الائتمان		14.000.000

إذا ارتفع سعر الصرف عند نهاية السنة إلى 145 دج للدولار، تصبح قيمة القرض:

100000*145=14500000

فرق الصرف:

14500000-14000000=500000

لأن المؤسسة ستحتاج إلى دنانير أكثر لتسديد نفس مبلغ القرض بالدولار، فإن هذا يمثل خسارة صرف.

القيد:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن

666		----------تاريخ العملية----------		
	خسائر الصرف		500,000	
	477	فروق التحويل – خصوم		500,000

أما إذا انخفض سعر الصرف إلى 135 دج للدولار، تصبح قيمة القرض:

100000*135=13500000

الفرق:

14000000-13500000=500000

وهذا يمثل ربح صرف لأن المؤسسة ستدفع دنانير أقل عند التسديد.

القيد:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		----------تاريخ العملية----------		
477		فروق التحويل – خصوم	500,000	
	766	أرباح الصرف		500,000

وعند التسديد النهائي للقرض، يتم إلغاء حساب فروق التحويل وتحويل الفرق الحقيقي النهائي إلى حساب 666 أو 766 حسب ما إذا كان هناك خسارة أو ربح صرف.

تسجل فوائد القرض الأجنبي بشكل مستقل عن أصل القرض، ويتم تحويلها إلى الدينار حسب سعر الصرف في تاريخ استحقاق الفائدة أو تاريخ دفعها.

مثال:

إذا كان القرض 100,000 دولار بنسبة فائدة 5% سنويًا، فإن قيمة الفائدة السنوية هي:

100000*5%=5000

إذا كان سعر الصرف يوم استحقاق الفائدة هو 145 دج للدولار، فإن قيمة الفائدة بالدينار تكون:

5000*145=725000

القيد عند إثبات الفائدة المستحقة:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن

		----------تاريخ العملية----------		
661		مصاريف الفوائد	725,000	
	1688	فوائد مستحقة على القروض		725,000

وعند دفع الفائدة:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		----------تاريخ العملية----------		
1688		فوائد مستحقة على القروض	725,000	
	512	البنك		725,000

إذا تغير سعر الصرف بين تاريخ إثبات الفائدة وتاريخ دفعها، فإن الفرق يسجل كفرق صرف.

مثال:

تم إثبات الفائدة عندما كان سعر الصرف 145 دج للدولار، ثم دفعت عندما أصبح 148 دج للدولار.

قيمة الدفع الفعلية:

5000*148=740000

فرق الصرف:

740000-725000=15000

القيد عند الدفع:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		----------تاريخ العملية----------		
1688		فوائد مستحقة على القروض	725,000	
666		خسائر الصرف	15,000	
	512	البنك		740.000

أما إذا انخفض سعر الصرف عند الدفع، فإن الفرق يسجل في حساب 766 أرباح الصرف.

إذا كانت المؤسسة هي التي منحت قرضًا لجهة أجنبية بالعملة الأجنبية، فإن القرض يعتبر أصلًا ماليًا للمؤسسة، وبالتالي فإن ارتفاع سعر الصرف يحقق ربحًا، وانخفاضه يسبب خسارة.

مثال:

منحت المؤسسة قرضًا بقيمة 100,000 دولار وكان سعر الصرف يوم منح القرض 140 دج للدولار.

قيمة القرض عند التسجيل:

100000*140=14000000

القيد:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		----------تاريخ العملية----------		
274		قروض ممنوحة	14,000,000	
	512	البنك		14,000,000

إذا أصبح سعر الصرف في نهاية السنة 145 دج للدولار، فإن قيمة القرض تصبح:

100000*145=14500000

فرق الصرف:

14500000-14000000=500000

بما أن المؤسسة ستسترجع دنانير أكثر عند التحصيل، فهذا يمثل ربح صرف.

القيد:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		----------تاريخ العملية----------		
476		فروق التحويل – أصل	500,000	
	766	أرباح الصرف		500,000

أما إذا انخفض سعر الصرف إلى 135 دج للدولار، فإن قيمة القرض تصبح:

100000*135=13500000

فرق الصرف:

14000000-13500000=500000

وهذا يمثل خسارة صرف لأن المؤسسة ستسترجع دنانير أقل.

القيد:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		----------تاريخ العملية----------		
666		خسائر الصرف	500,000	
	476	فروق التحويل – أصل		500,000

أما فوائد القرض الممنوح للخارج فتسجل كإيراد مالي.

مثال:

إذا كانت الفائدة السنوية 5,000 دولار وسعر الصرف يوم الاستحقاق 145 دج للدولار:

5000*145=725000

القيد:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		----------تاريخ العملية----------		
276		فوائد مستحقة القبض	725,000	
	768	إيرادات مالية أخرى		725,000
	أو			
	761	إيرادات المساهمات		725,000

وعند التحصيل، إذا تغير سعر الصرف، يسجل الفرق في حساب 666 أو 766 حسب الحالة.

إذا كانت المؤسسة تدفع أجور عمال أو موظفين بالخارج بعملة أجنبية، فإن الأجور تسجل أولًا بالدينار الجزائري حسب سعر الصرف في تاريخ استحقاق الأجر أو تاريخ إعداد كشف الرواتب.

مثال:

أجر عامل بالخارج = 2,000 يورو

سعر الصرف يوم إعداد الأجر = 150 دج لليورو

قيمة الأجر بالدينار:

2000*150=300000

القيد عند إثبات الأجر:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		----------تاريخ العملية----------		
631		أجور المستخدمين	300,000	
	421	أجور مستحقة الدفع		300,000

إذا تم الدفع لاحقًا وكان سعر الصرف قد تغير، يتم تسجيل فرق الصرف.

مثال:
تم دفع الأجر عندما أصبح سعر الصرف 152 دج لليورو.

قيمة الدفع الفعلية:

2000*152=304000

فرق الصرف:

304000-300000=4000

القيد عند الدفع:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		----------تاريخ العملية----------		
421		أجور مستحقة الدفع	300,000	
666		خسائر الصرف	4,000	
	512			304,000

أما إذا انخفض سعر الصرف عند الدفع، فإن الفرق يسجل كربح صرف في حساب 766 أرباح الصرف.
كما يمكن تسجيل اقتطاعات الضمان الاجتماعي أو الضرائب الخاصة بالعمال بالخارج في الحسابات المعتادة مثل:

431 *الضمان الاجتماعي

442 *الضرائب والرسوم على الأجور

425 *تسبيقات وسلف على الأجور

وذلك بعد تحويل قيمتها إلى الدينار حسب سعر الصرف المعتمد في تاريخ الاستحقاق.